

القسم الثالث

العناية الاجتماعية



١/٣ العدالة الاجتماعية قاطرة النمو:

أكدت التجارب التاريخية أن استراتيجية استهداف النمو الاقتصادي قلما تفلح في معالجة التفاوتات البيئية في توزيعات الدخل وفي تحسين الأحوال المعيشية للطبقات الفقيرة في المجتمع.

فقد ثبت أن العدالة الاجتماعية لا تحدث تلقائياً بالتبعية حال تسريع النمو الاقتصادي. "فالإفاضة" من القطاعات الرائدة الدافعة للنمو إلى سائر القطاعات الأخرى Spillovers قد لا تتحقق إذا ما ظل النمو حكرًا لأنشطة بعينها لا تربطها علاقات تشابكية قوية مع غيرها من الأنشطة، كما أن ما يردده أنصار الفكر التقليدي من تأثيرات إيجابية للنمو تحت تأثير تساقط الثمار لتنتفع بها الفئات الفقيرة Trickle-down effect قد تستغرق مدى زمني طويل لحين اكتمال "تسبّع" الفئات الغنية الحاصدة لثمار النمو وقبولها التنازل عن بعض هذه الثمار للفئات الأدنى الأقل حظاً والتي عادة لا ينالها سوى الفئات في نهاية الأمر.

ولعلّ التجربة المصرية خير شاهد على ذلك، إذ تُفيد التطوّرات الاقتصادية خلال العقد الماضي إلى التصاعد المطرد في معدلات البطالة - رغم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي - وكذلك اتساع الفجوة الداخلية بين فئات المجتمع، وكذلك تُشير تقارير التنمية البشرية ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة إلى التصاعد المطرد في معدل الفقر في مصر حيث بلغت نسبة الفقراء نحو ٢٥% من جملة السكان عام ٢٠١١/١٠ مقارنة بنسب أقل في السنوات السابقة.

وكذلك تُفيد بعض التقديرات وجود شرائح سكانية أخرى قريبة من خط الفقر مما يُبرز فداحة المشكلة، ولا سيما في محافظات الوجه القبلي وفي الريف عموماً مقارنةً بمحافظات الوجه البحري والحضر.

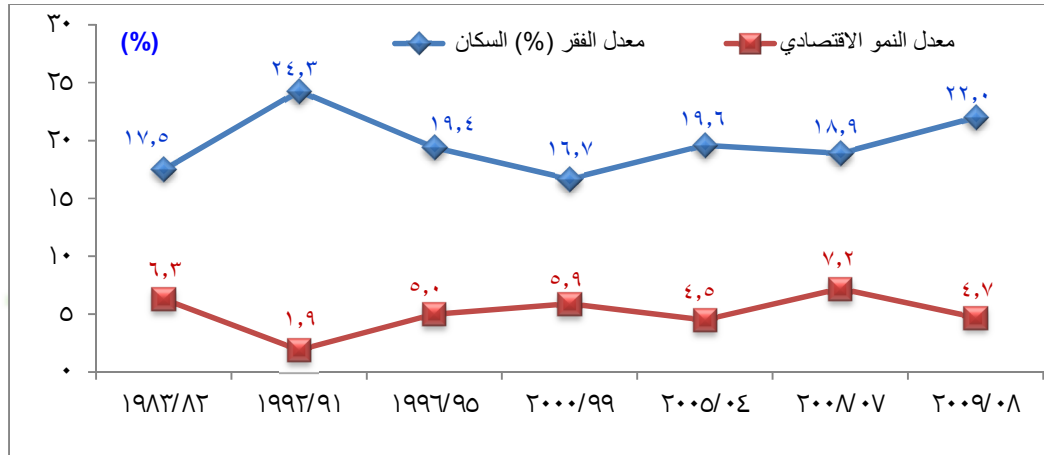
وتُشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن ٥١% من سكان ريف الوجه القبلي تحت خط الفقر ولا يستطيعون بالتالي إشباع احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والعلاج والملبس والتعليم... إلخ. وعلى مستوى فئات الإنفاق، تُفيد الإحصائيات أن الأفراد الذين يقل إنفاقهم السنوي عن ألفي جنيه تصل نسبتهم إلى ٣٠% من سكان ريف الوجه القبلي، بمتوسط شهري يقل عن ١٧٠ جنيه، وهو قيمة خط الفقر الشديد (المدقّع)، في مقابل نسبة ٨%

فقط في حالة سكان الوجه البحري، كما تصل نسبة الأفراد الذين ينفقون ما بين ألفي جنيه وثلاثة آلاف جنيه إلى نحو ٤٢% من سكان ريف الوجه القبلي، وتتنخفض النسبة المناظرة للذين ينفقون ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف جنيه إلى نحو ١٨%، وما بين أربعة آلاف وستة آلاف جنيه إلى نحو ٨,٦%، بينما لا تتعدى نسبة الذين ينفقون أكثر من ستة آلاف جنيه ٣,٢% من سكان ريف الوجه القبلي، وهو ما يؤكد الصعوبات التي يجابهها السكان في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وما يتعين توكيده هو أن النمو الاقتصادي - وإن كان شرطاً ضرورياً لمكافحة الفقر - إلا أنه ليس شرطاً كافياً لبلوغ هذا الهدف. وهناك أمثلة عديدة لدول حققت معدلات نمو مرتفعة قابلها نجاحات محدودة في تخفيض معدل الفقر، وأمثلة أخرى لدول أفلحت في خفض معدلات الفقر بصورة جذرية رغم تواضع معدل النمو الاقتصادي. ففي الحالة المصرية، تحققت معدلات نمو مرتفعة في بعض الأعوام إلا أنها عجزت عن خفض معدلات الفقر إلى المستويات المنشودة إذ ظلت هذه المعدلات تتراوح ما بين ٢٢% و ٢٥%، فضلاً عن أن الاقتصاد الوطني قد حقق في عامي ١٩٩٦/٩٥ و ١٩٩٧/٩٦ معدلات نمو بلغت ٥%، ومع ذلك تصاعدت مستويات الفقر من ١٩,٤% إلى ٢٣,٤%. ومن ناحية أخرى، شهدت بعض السنوات استقرار معدلات الفقر عند مستواها السابق (١٩%)، بالرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥% إلى ٧,٢% [شكل رقم (١/٣)].

شكل رقم (١/٣)

معدلات النمو الاقتصادي والفقر (١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٩/٠٨)



المصدر: UNDP, Egypt's Progress Towards Achieving the Millennium Development Goals, 2010.

والأهم من ذلك، أنه يتعدّد الارتكاز لمعدلات النمو المحققة - سواء المرتفعة أو المنخفضة - في تفسير التفاوت الصارخ في معدلات الفقر على مستوى المناطق أو المحافظات أو الأقاليم كما سبق الذكر.

ومن ثمّ، يُصبح من الضرورة بمكان التصديّ لقضية الفقر من خلال تبني منظومة متكاملة العناصر تضمن - بشكل صريح ومباشر - استهداف التشغيل وعدالة التوزيع ومحاربة التضخم وتوفير شبكات الضمان الاجتماعي.

وواقع الأمر، أنه من متابعة الفكر التنموي الحديث يتبيّن الاتجاه العام لرفض فكرة تبعية العدالة للنمو أو العدالة اللاحقة للنمو، ومع تزايد التشكك في إمكانية التصديّ لمشكلة الفقر بالارتكاز فقط على النمو الاقتصادي المرتفع.

وفي هذا، يؤكد تقرير التنمية البشرية الصادر في مارس ٢٠١٣ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدماً تلقائياً في التنمية البشرية، وأن السياسات المناصرة للفقراء وللاستثمارات في إمكانات الأفراد بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل هي التي تُتيح للجميع إمكانات الحصول على العمل اللائق وتحقيق التقدّم المستدام".

وعلى ذلك، يتجه الفكر التخطيطي الحديث إلى "تنويع" العدالة الاجتماعية كهدف استراتيجي لجهود التنمية. وبتعبير آخر، أمسى استهداف العدالة الاجتماعية هو بيت القصيد في الفكر التنموي الحديث، وهو جوهر العملية التخطيطية والمحك الرئيسي لنجاحها باعتبارها قوة دافعة للنمو.

هذا ونسارع بالقول أن منظومة التخطيط وفقاً لهذا التوجّه الجديد نحو العدالة لا يُشترط أن تكون على حساب النمو الاقتصادي، إذ يمكن أن ينمو الاقتصاد بمعدل أسرع إذا استهدف العدالة الاجتماعية، حيث يسمح ذلك بتخصيص مزيد من الموارد لمعالجة المشكلات الاجتماعية، مثل انتشار الأمية وقصور الرعاية الطبية وتفشي الجريمة وتجارة المخدرات .. وغيرها، والتي

تواجه شرائح السكان الأقل حظاً في المجتمع، والتي من شأن تجاهلها إعاقة عجلة انطلاق النمو الاقتصادي.

بعبارة أخرى، إن استهداف العدالة الاجتماعية أو ما يُطلق عليه "Pro-poor growth" قد يحقق نمواً أكثر ارتفاعاً من نظيره حال تبني استراتيجيات تركز فقط على مفهوم تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق النمو.

وبالإضافة إلى التأثير الإيجابي لاستهداف العدالة الاجتماعية على النمو الاقتصادي، فإن التوجّه نحو إقرار مبادئ تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع والمشاركة المجتمعية في إطار "النمو الاحتوائي" - بمفهومه الشامل" إنما يهيئ السبيل للتصدّي الفاعل لمشكلة الفقر والحد من مستتبعاتها السلبية، وأهمها:

- انخفاض مستويات المعيشة لشرائح عديدة من المجتمع وعدم حصولها على الحد الأدنى المناسب من خدمات الإسكان والمرافق والتعليم والصحة .. إلخ.
- انتشار العشوائيات في مناطق عديدة، وما يترتب على ذلك من تدهور اجتماعي وأخلاقي وبيئي وعمراني، مع تنامي القلاقل الاجتماعية والممارسات غير السويّة.
- اختلال التوازن الاجتماعي نتيجة اتساع التفاوتات الداخلية بين فئات المجتمع، وبين المناطق والأقاليم مع إضعاف الحافز لدى الفقراء للمشاركة المجتمعية في قضايا الوطن وجهود التنمية.
- تنامي القطاع غير الرسمي وانخفاض مستويات الإنتاجية للعاملين في الأنشطة المكوّنة لهذا القطاع.
- ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة ترايد الاعتمادات الموجهة للدعم السلعي والنقدي للفئات منخفضة الدخل.



٢/٣ المفهوم الشامل للعدالة الاجتماعية:

تتعدّد التعريفات والمفاهيم الخاصة بالعدالة الاجتماعية، كما تتنوّع أشكالها وأبعادها المختلفة ومجالات التطبيق [شكل رقم (٢/٣)].

شكل رقم (٢/٣)

مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعادها المختلفة



ووفقاً للتعريف الواسع والشامل، يُمكن توصيف العدالة الاجتماعية بأنها الحالة التي يشهد فيها المجتمع:

- انتفاء الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما.
- اختفاء الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي.
- انعدام الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة.
- إزكاء الإحساس بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية.
- تمتّع المواطنين كافة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وحرّيات متكافئة.

- إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء الوطن لتنمية القدرات والملكات وتوظيفها بما يُيسّر الحراك الاجتماعي ويساعد المجتمع على النمو.
- عدم تعدي الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المُقبلة.

وبذلك، يندرج تحت مفهوم العدالة الاجتماعية تحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في الحقوق وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء والحد من الاختلالات في توزيعات الدخل والثروات، وتحقيق التكافل الاجتماعي وضمان الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية [شكل رقم (٣/٣)].

شكل رقم (٣/٣)

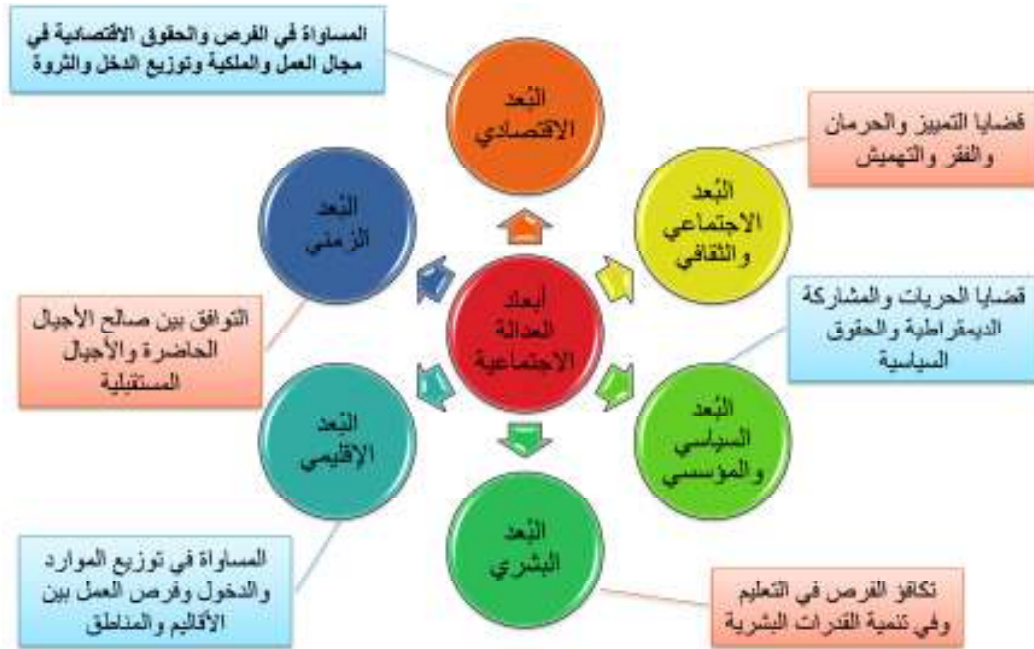
المرتكزات الأساسية للعدالة الاجتماعية



ووفقاً لهذا التعريف الواسع للعدالة الاجتماعية، تتعدّد أبعاد العدالة لتشمل البُعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والإنساني بجانب الأبعاد الزمنية والمكانية [شكل رقم (٤/٣)].

شكل رقم (٤/٣)

أبعاد العدالة الاجتماعية



٣/٣ الإطار الاستراتيجي لاستهداف العدالة الاجتماعية:

في ظل استهداف العدالة الاجتماعية، تطرح الخطة الإطار الاستراتيجي لمرئياتها في شأن سمات المجتمع الجديد، والتي تتبلور في النقاط التالية:

- مجتمع يتوفر لمواطنيه سُبُل الرفاهة المعيشية.
- مجتمع يسوده العدل والمساواة والسلام.
- مجتمع قائم على تكافؤ الفرص لجميع الأفراد.
- مجتمع يتسم بالشفافية.
- مجتمع يوفر فرص عمل ملائمة لكافة الأفراد دون تمييز أو إقصاء.
- مجتمع صحي وآمن يوفر الرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي.

ووفي هذا الإطار الاستراتيجي، تطرح الخطة مجموعة السياسات الداعمة للعدالة الاجتماعية ممثلة في الآتي:

- سياسات التشغيل وتنظيم سوق العمل بشقيه المنظم وغير المنظم.
- سياسات الحماية الاجتماعية.
- سياسات تحسين الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية (تعليم / صحة / ...).
- سياسات إتاحة وتطوير المرافق العامة (مياه شرب / صرف صحي / كهرباء / طرق / اتصالات / ...).
- سياسات تحسين الأحوال المعيشية بالمناطق الريفية.
- سياسات داعمة لنظام اللامركزية والمشاركة المحلية.
- سياسات رامية لتخفيض الأسعار واحتواء الاتجاهات التضخمية.

وبصفة عامة، تتبلور آليات التحرك الاستراتيجي لاستهداف العدالة الاجتماعية فيما يلي:

- تبني مفهوم النمو الاحتوائي الذي يجمع بين الكفاءة والعدالة معاً، ويُراعي - بجانب النمو المرتفع - نمط تخصيص الموارد بما يكفل عدالة التوزيع.
- المشاركة المجتمعية في تقرير الاحتياجات وصياغة خطة التنمية، وتحديد الأولويات بما يتوافق واعتبارات العدالة الاجتماعية، مع مشاركة كل أطراف المجتمع في جني ثمار التنمية دون استقطاب أو إقصاء.
- تنمية القطاعات والأنشطة كثيفة العمل بزيادة مستويات التشغيل في المجتمع، مع توجيه اهتمام خاص بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تصويب التوزيع الأولي للدخول (هيكل الأجور والمرتبات) وتوفير الحد الأدنى اللائق للمعيشة (حد الكفاية)، مع تحديد الحد الأقصى لتضييق الفروق بين المستويات الدخلية.
- إعادة توزيع الدخول بما يتوافق والعدالة الاجتماعية من خلال السياسات المالية والنقدية والتجارية (النظام الضريبي - هيكل الدعم - التمويل المصرفي - نظم وآليات توزيع السلع والخدمات الأساسية - ...).
- توسيع رقعة التأمينات الاجتماعية لتشمل كافة المواطنين (التأمين الصحي - التأمين ضد البطالة - ...).

- تحقيق استقرار مستويات الأسعار، وخاصة أسعار مجموعة الطعام والشراب باعتبارها المؤثر الرئيسي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والمحدّد الأساسي للقوة الشرائية للفئات منخفضة الدخل.

السياسة المالية والعدالة الاجتماعية:

تراعي السياسة المالية أبعاد العدالة الاجتماعية في إطار خطة التنمية لعام ٢٠١٤/١٣، وذلك من خلال آليات العمل التالية:

(أ) مراجعة منظومة الضرائب لتحقيق العدالة الضريبية من خلال:

- إعفاء غير القادرين من ذوي الدخل المحدود (زيادة حد الإعفاء الضريبي ليصل إلى ١٢ ألف جنيه بدلاً من ٩ آلاف جنيه حالياً اعتباراً من أكتوبر ٢٠١٣، بتكلفة حوالي ٤,١ مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٣).
- تناسب معدلات الضريبة مع شرائح مستويات الدخل [توسيع فئات الدخل التي تخضع لسعر ضريبة منخفض مراعاة للبعد الاجتماعي، بحيث تخضع الدخول حتى ٣٠ ألف جنيه إلى ضريبة ١٠% (بدلاً من ٢٠ ألف جنيه)].
- توسيع القاعدة الضريبية بما يضمن توزيع العبء الضريبي على عدد أكبر من القطاعات والدخول.
- رفع كفاءة التحصيل الضريبي دون التأثير سلباً على حافز الاستثمار والإنتاج.
- قصر التعديلات الجديدة لضريبة المبيعات على ست سلع فقط هي المشروبات الكحولية وغير الكحولية - السجائر - الحديد - الأسمنت - الاتصالات، دون أية زيادة جديدة في سعر الضريبة على كل من الأسمدة وزيوت الطعام والبن والخشب، كما كان مقترحاً تيسيراً على محدودي الدخل.
- تطبيق الضريبة العقارية اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ بعد زيادة إعفاء المسكن الخاص من نصف مليون جنيه إلى مليوني جنيه.

(ب) إعادة هيكلة نظام الأجور والمرتبات لتضييق التفاوتات القائمة، من خلال:

- الالتزام الصارم بالحد الأدنى للأجور السابق إقراره في يوليو ٢٠١١ للعاملين بالحكومة والهيئات الاقتصادية العامة، مع المرونة في تعديل الحد الأدنى في ضوء تطورات المستوى العام للأسعار.
- تفعيل المرسوم رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠١١ بشأن الحد الأقصى للدخل بما يُعادل خمسة وثلاثين مثل الحد الأدنى لمجموع أقل دخل في ذات الجهة التي يعمل بها لمن يشغل وظيفة من الدرجة الثالثة التخصصية أو ما يُعادلها، وبما لا يجاوز ٥٠ ألف جنيه شهرياً في المتوسط على مدار العام.
- مراجعة وتصويب الاختلالات في هيكل الأجور والمرتبات بحسب المستويات الوظيفية، وكذا العلاقة بين الأجر الأساسي والبدلات، من خلال:
 - تفعيل دور المجلس القومي للأجور.
 - إلغاء كافة القوانين والقرارات الوزارية التي تسمح بوضع نظم حوافز وإثابة مختلفة عن النظام العام (مثل قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨).
 - وضع نظم محدّدة للحوافز والإثابة لبعض القطاعات أو الأنشطة أو المناطق في إطار قانون يصدر من السلطة التشريعية وليس بموجب قرارات من السلطة التنفيذية.

(ج) توفير الحماية الاجتماعية من خلال آليات شبكات الضمان الاجتماعي:

- رفع قيمة معاش الضمان الاجتماعي إلى ٣٠٠ جنيه شهرياً (بدلاً من ٢٠٥ جنيه)، مع زيادة أعداد المستفيدين إلى ٢ مليون مستفيد بنهاية عام ٢٠١٤/١٣، وبتكلفة ٤,٨ مليار جنيه.
- زيادة الحد الأدنى للمعاش الأساسي إلى ٢٩١ جنيه بدلاً من ١٧٩ جنيه بأثر رجعي من يوليو ٢٠١٢، ويستفيد من ذلك أكثر من ١٢٠ ألف فرد، بتكلفة شهرية ٢٦٦ مليون جنيه.
- صرف علاوة ١٥% لأصحاب المعاشات اعتباراً من يوليو ٢٠١٢، وبتكلفة ٥٠ جنيهاً، ويستفيد منها أكثر من ٣ مليون مستحق.
- صرف فروق العلاوة الاجتماعية عن عام ٢٠٠٥ وبأثر رجعي من يوليو ٢٠١٢، بتكلفة ١,٨ مليار جنيه، وكذا فروق العلاوة المستحقة لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على مدى العامين القادمين.

- دعم التأمين الصحي على الطلاب بالمدارس بقيمة ١٢ جنيه / سنوياً، ويستفيد منه ١٩,٢ مليون طالب.
- تقديم إعانة المدارس بواقع ٢٠ جنيه للطالب، وبعد أقصى أربع طلاب في الأسرة الواحدة.
- مضاعفة برنامج التغذية المدرسية ليُغطي ١٦٠ يوماً بدلاً من ٨٠ يوماً، بتكلفة ٨٠٠ مليون جنيه عام ٢٠١٤/١٣.
- التأمين الصحي على الأطفال من عمر يوم حتى دون السن الدراسي (١٣ مليون طفل).
- ضم نحو ٥ مليون سيدة ضمن برنامج المرأة المُعيلة إلى نظام التأمين الصحي الاجتماعي بواقع ٦٠ جنيه سنوياً، بتكلفة نحو ٣٠٠ مليون جنيه.
- دعم (٣٥) مؤسسة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال (أغسطس ٢٠١٢) بمبلغ ١٧,٣ مليون جنيه.

(د) إصلاح سياسات الدعم السلعي، وتشمل آليات:

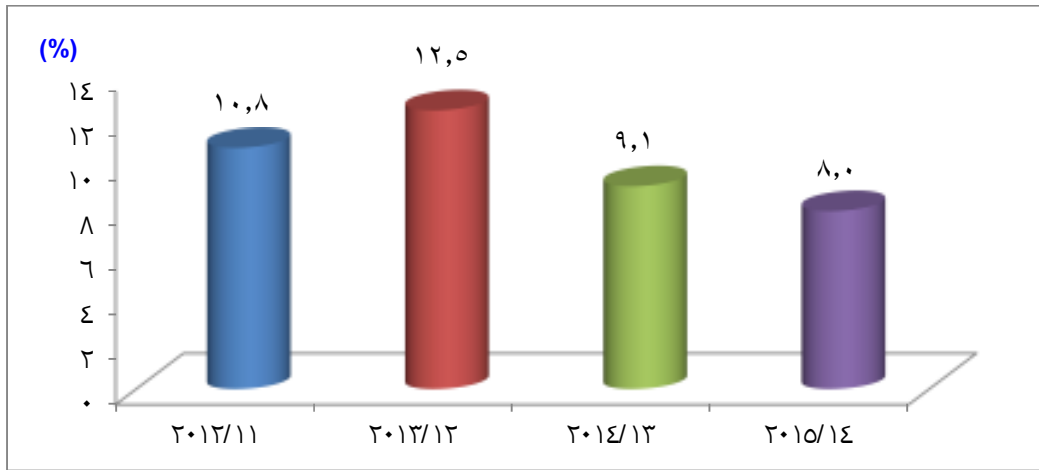
- ترشيد الدعم الموجّه للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي من خلال:
 - استمرار سياسة رفع الدعم عن الغاز الطبيعي المستخدم في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، والمطبقة من يناير ٢٠١٢ بوفر سنوي ٣,٥ مليار جنيه.
 - رفع الدعم عن بعض المنتجات البترولية، مثل بنزين (٩٥)، والاتجاه إلى استخدام نظام الكوبونات والكروت الذكية في ترشيد استهلاك البنزين والسولار والبوتاجاز.
 - فرض رقابة شديدة على تداول استخدام المنتجات البترولية في السوق المحلي واتخاذ الإجراءات القانونية الحاسمة لتعليق العقوبات في حالات الغش والتهرب.
- استمرار دعم الخبز والاتجاه لتحرير سعر الدقيق وقصر الدعم على المُنتج النهائي، مع الارتقاء بجودته وتحديث آليات الدعم لوقف التسرّب والتهرب، والتطبيق التدريجي للمنظومة الجديدة في المحافظات (بورسعيد - كفر الشيخ - المنيا - القليوبية - البحر الأحمر)
- تقديم دعم لنحو ١٧,٨ مليون بطاقة تموينية، ليصل عدد المستفيدين إلى نحو ٦٦,٧ مليون مواطن (يناير ٢٠١٣).

(٥) توفير الخدمات الأساسية لمحدودي الدخل، حيث يتضمّن:

- يتضمّن برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي تخصيص نسبة ١٠% (وقد تصل إلى ١٥%) من الوفورات المتوقع تحقيقها من ترشيد دعم الطاقة وخفض العجز المالي لتعزيز البرامج الاجتماعية الموجهة للوفاء باحتياجات الفئات منخفضة الدخل من المرافق العامة والخدمات الأساسية [شكل رقم (٥/٣)].

شكل رقم (٥/٣)

نسبة عجز الموازنة العامة / الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة المالية.

- خفض نسبة العجز للناتج وتوليد وفورات للإنفاق الاجتماعي (١٠% فأكثر).
- تقديرات العجز ١٨٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٣ (بنسبة ٩,١% من الناتج).
- الوفورات (١٠%) تعادل نحو ٢٠ مليار جنيه تخصص للإنفاق الاجتماعي.

(و) توفير الاعتمادات الكافية لتنفيذ البرامج ذات الطابع الاجتماعي:

- زيادة مخصصات التعليم والصحة، مع إعطاء أولوية مُطلقة لبرامج التعليم الأساسي والفني ولبرامج العلاج على نفقة الدولة ودعم التأمين الصحي على الأطفال والتأمين الصحي على المرأة المُعيلة وأدوية العلاج المجاني وألبان الأطفال وتجهيزات المستشفيات العامة وغيرها [شكل رقم (٦/٣)].

شكل رقم (٦/٣)

مخصّصات الدعم ذات الطابع الاجتماعي، ٢٠١٤/١٣

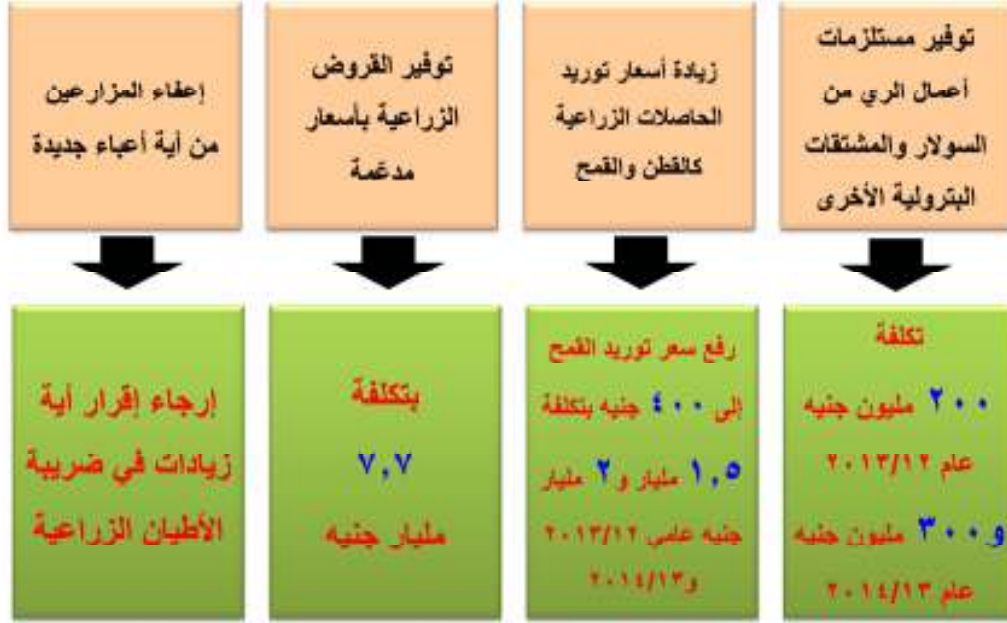


- زيادة مخصّصات برامج الإسكان، وبحث سبل تفعيل المقترحات التي أقرّها الحوار المجتمعي بشأن توفير مساحات أراضي صغيرة مرفقة في مختلف المحافظات للشباب بقيمة رمزية أو من خلال آليات حق انتفاع بصورة شفافة وتمنع المضاربة.
- زيادة مخصّصات برامج دعم قطاع الزراعة، ومنها دعم فروق أسعار الفائدة لقروض الإنتاج النباتي ودعم فروق أسعار القطن ودعم مقاومة آفات القطن، وذلك بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين الأحوال المعيشية للأسر الريفية [شكل رقم (٧/٣)].
- تحسين جودة المواصلات العامة والنقل الجماعي، بما في ذلك نقل الركاب بالمحافظات، ودعم اشتراكات الطلبة ودعم الخطوط غير الاقتصادية (الشعبية)، وإحلال وتجديد سيارات النقل العام (ألف أتوبيس يعمل بالغاز الطبيعي)، والإسراع في الانتهاء من خطوط مترو الأنفاق لتخفيف الزحام وغيرها [شكل رقم (٨/٣)].



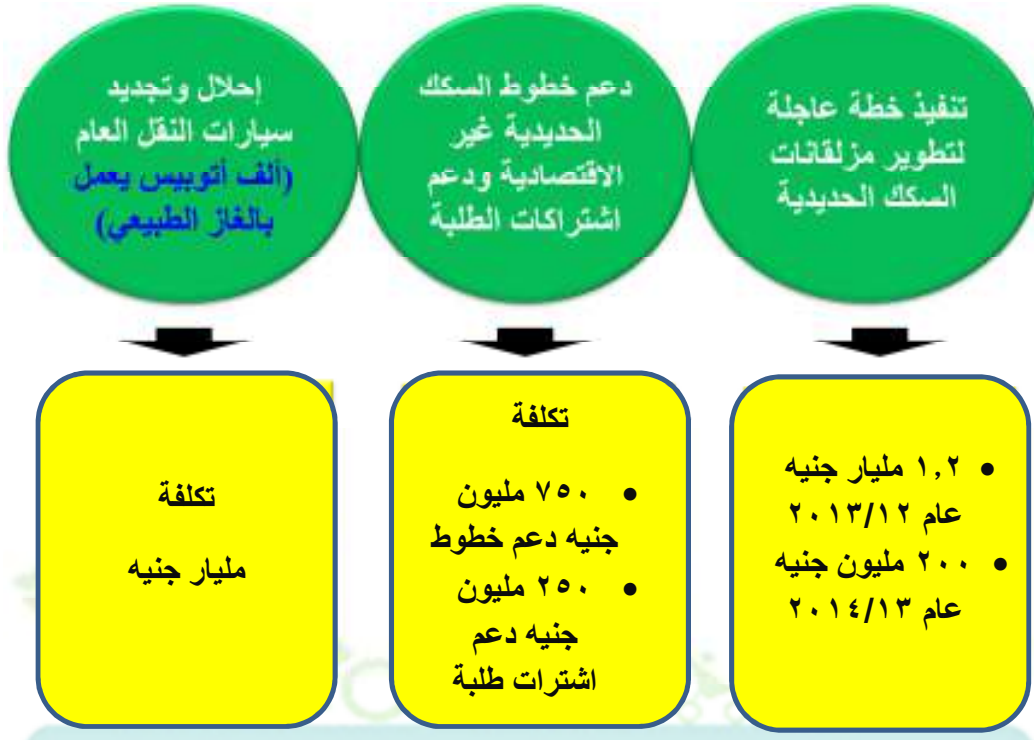
شكل رقم (٧/٣)

مخصّصات برامج دعم النشاط الزراعي



شكل رقم (٨/٣)

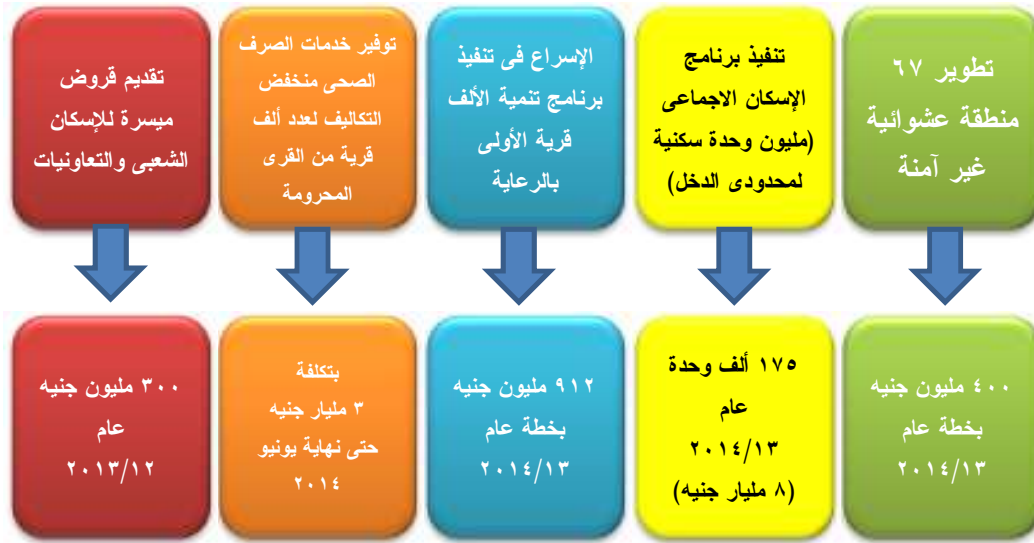
مخصّصات دعم بعض مرافق النقل العام



- توفير الاعتمادات لاستكمال تنفيذ مراحل برنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقراً، وبرنامج تنمية المناطق العشوائية، وبرنامج توصيل مياه الشرب للقرى المحرومة، والتنفيذ التدريجي لمشروعات الصرف الصحي، ومشروع الإسكان الاجتماعي للفئات منخفضة الدخل [شكل رقم (٩/٣)].

شكل رقم (٩/٣)

مخصّصات دعم برامج الإسكان الاجتماعي وتطوير القرى الفقيرة والمناطق العشوائية



السياسة النقدية والمصرفية والعدالة الاجتماعية:

تتأثر اعتبارات العدالة الاجتماعية بالتوجهات العامة للسياسة النقدية والمصرفية التي تنتهجها الدولة، وذلك من خلال انعكاساتها على الاتجاهات التضخّمية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملات الأجنبية، وما يترتب عليها من تأثير على القوى الشرائية لدخول المواطنين وعلى مستويات الدخل والإنفاق وإمكانات الاقتراض لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار.

وبالرغم من أهمية اتباع سياسات نقدية توسّعية في أوقات التباطؤ الاقتصادي لإنعاش حالة السوق والنهوض بمستويات التشغيل، إلا أن السلطات النقدية تحرص في ذات الوقت على تفادي الاتجاهات التضخّمية التي قد تنشأ من جرّاء زيادة المعروض النقدي أو السيولة المحلية بوجه عام.

ولذلك، تستهدف السياسة النقدية نمو السيولة المحلية بالقدر الذي يتوافق مع معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي، من ناحية، ومع مستويات التضخم من ناحية أخرى، وعلى النحو الذي يساعد في احتواء الاتجاهات التضخمية والحيلولة دون تصاعدها خلال عام الخطة، وهو ما يعزّزه أيضاً سعي السياسة المالية لخفض العجز في الموازنة العامة للدولة للحد من التأثيرات التضخمية.

ولا شك أن اتباع سياسة نقدية متّزنة - من خلال التحكم في المعروض النقدي - من شأنها كبح جماح التضخم على النحو الذي يستفيد منه بالدرجة الأولى أصحاب الدخل الثابتة والفئات الاجتماعية منخفضة الدخل.

ويدعم هذا الاتجاه أيضاً حرص السلطات النقدية على تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف للحيلولة دون ارتفاع فاتورة الواردات على النحو الذي يؤثر على الأسعار المحلية من خلال ما يُعرف بالتضخم المستورد، ولا سيما أن الشطر الأعظم من الواردات السلعية الاستهلاكية ينصب على السلع الأساسية التي تلبي احتياجات عامة المواطنين.

ومن ناحية أخرى، تؤثر السياسة النقدية بشكل مباشر على مستويات الدخل والتشغيل للفئات منخفضة الدخل من خلال دعمها للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بتوفير القروض الميسرة إما بشكل مباشر من خلال وحدات الجهاز المصرفي أو بشكل غير مباشر من خلال صناديق التنمية، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وصناديق إقراض المشروعات الصغيرة وصناديق الإسكان الشعبي والتمويل العقاري.... إلخ

الاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي:

راعت الخطة في توجيهها للاستثمارات الحكومية التركيز على برامج البنية الأساسية والتنمية البشرية الموجهة أساساً لتلبية احتياجات الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً، وبصفة خاصة التعليم الأساسي والرعاية الصحية والإسكان الاجتماعي وتطوير المناطق العشوائية وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي (جدول رقم (١/٣)).

جدول رقم (١/٣)

الاستثمارات الحكومية في مجال الإنفاق الاجتماعي

البيان	مليون جنيه
التعليم قبل الجامعي	٤٤١٨
(منه) تعليم أساسي	٢١٠٨
المياه والصرف الصحي	٩٢٤٨
الصحة ^(*)	٣٠٤١
(منه) الصحة الأولية والأساسية	٩٠٢
البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي	٨٠٠٠
القروض المُيسّرة للإسكان للأسر الأولى بالرعاية	٢٠٠
تطوير المناطق العشوائية	٤٠٠

(*) دون المستشفيات الجامعية.

وكذلك حرصت الخطة على الاستفادة من المساندة المالية والمُقدّمة من الجهات المانحة في إطار التعاون الدولي للبرامج والمشروعات الداعمة للمجالات سالفة الذكر. وقد بلغت قيمة المنح والقروض الواردة باتفاقيات التعاون الدولي لخطة عام ٢٠١٤/١٣ نحو ٣,١٣ مليار دولار بينها على النحو الموضّح بالجدول رقم (٢/٣).

جدول رقم (٢/٣)

البرامج الداعمة للعدالة الاجتماعية

من خلال اتفاقيات المنح والقروض مع الجهات المانحة عام ٢٠١٤/١٣

(القيمة بالمليون دولار)

الجهة المانحة	حجم التمويل		الجهة المستفيدة	الغرض/المنحة
	قروض	منح		
بنك التنمية الأفريقي	٤٠٠	—	وزارة الكهرباء والطاقة	برنامج دعم قطاع الطاقة
الصندوق العربي	١٥٨	—	وزارة النقل	تطوير السكك الحديدية
البنك الإسلامي للتنمية	٢٠٠	—	وزارة النقل	تطوير هيئة النقل العام بالقاهرة
الصندوق الكويتي	١٠٠	—	وزارة النقل	مشروع كهربة إشارات خطوط

		السكك الحديدية		
الوكالة الفرنسية للتنمية مرفق الجوار للاستثمار الأوروبي	٥٠	٢٥	وزارة الإسكان	تطوير العشوائيات
البنك الإسلامي للتنمية بنك التنمية الأفريقي	١٣٢,٣ ٢٠٠	—	وزارة الموارد المائية والري	البرنامج القومي للصرف الزراعي وتجديد محطات الري والصرف
صندوق الأوبك	٣٠	—	وزارة الموارد المائية والري	
البنك الإسلامي للتنمية	٢٥٠	٠,٣	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	مشروع مبادرة التعليم من أجل التشغيل
كندا	—	١٠,٨	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	دعم التعليم الفني والمهني
البنك الإسلامي للتنمية	١٥	—	جامعة الأزهر	المستشفى التخصصي
صندوق الأوبك	٣٥	—	وزارة الزراعة	تطوير الري الحقلي
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٣,٤	٠,٥	وزارة الزراعة	الري الحقلي بالأراضي القديمة (مرحلة ثانية)
بنك التنمية الأفريقي	٥٠٠	—	وزارة المالية	برنامج دعم الموزانة العامة للدولة
البنك الدولي	١٠٠٠	—	وزارة المالية	دعم سياسات التنمية
كندا	—	١٠,٨	وزارة التربية والتعليم	دعم التعليم الفني والمهني
الصندوق العربي	—	٠,٥٥	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء	مشروع استهداف الفقراء
	٣٠٨٣,٧	٤٧,٩٧		الإجمالي



مبادرات هامة في إطار التأسيس للعدالة الاجتماعية في خطة عام ٢٠١٤/١٣:

(أ) قطاع التعليم الأساسي:

تستند مبادرات التعليم الأساسي إلى التوجّهات العامة التالية:

- اتساع النطاق الجغرافي للاستهداف ليشمل - بجانب المناطق المحرومة - المناطق العشوائية والنائية والحدودية والقرى الأكثر فقراً.
- التخطيط للتعليم الأساسي في ظل خريطة معلوماتية للبنية الأساسية المتاحة ومعايير الاستهداف ومؤشرات الأداء والجمعيات العاملة في هذا المجال.
- التصديّ للتسرّب المتوقع لأبناء الفئات متوسطة ومنخفضة الدخل من التعليم الأساسي ولانخفاض نسب التحاق أبنائهم الذين يبلغون ست سنوات نتيجة الظروف الاقتصادية الحالية.
- تحسين القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية في مدارس التعليم الأساسي في المناطق الفقيرة والعشوائية.
- تطبيق معايير الحكم الرشيد في التعليم الأساسي (الحكومي والخاص).

وتتمثّل أهم المبادرات في مجال التعليم الأساسي فيما يلي:

- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية من خلال بناء المدارس أو ترميمها أو بناء الأسوار أو التبرّع بقطع الأراضي اللازمة كنوع من المسؤولية الاجتماعية.
- تبنّي المؤسسات التنموية الخيرية برنامج التبرّع القومي لإعفاء طلبة الألف قرية الأكثر فقراً من مصروفات التعليم.
- برنامج تأهيل المتسرّبين من التعليم في الفئة العمرية (١١-١٤ سنة)، يتم من خلاله التأهيل لمدة عامين، حيث يلتحق المتسرّب في المدارس العادية في الفترة المسائية وفقاً

لمنهج خاص يساعده على اللحاق بزملائه في الصف الثالث الابتدائي بعد اجتياز البرنامج.

- تبني المشروع المطروح من اتحاد المستثمرين بقيام القطاع الخاص ببناء ١٠٠٠ مدرسة بواقع مدرسة بكل قرية في إطار المسؤولية الاجتماعية.
- تبني المجتمع المدني لبرنامج "Mapping" المُطبّق في الهند وبنجلاديش، ومفاداه "متابعة منظمات المجتمع المدني لطلبة القرى الفقيرة من الناحية التعليمية والمادية لضمان انتظامهم بالدراسة وعدم التسرّب من التعليم".
- تشجيع المدرسين أصحاب الخبرة التربوية والكفاءات المميزة للخدمة في المناطق النائية والمهمّشة من خلال التمييز الإيجابي في صورة توفير سكن وتأمين صحي، ورفع المرتبات.

(ب) قطاع الصحة:

تستند المبادرات الخاصة بقطاع الصحة إلى التوجّهات العامة التالية:

- توجيه الاستثمارات إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية، وخاصة الخدمات الوقائية وخدمات الطوارئ وبرامج التطعيمات، والرعاية العاجلة التي تقلّل الضغط على خدمات الرعاية العلاجية والتأهيلية وما بعدها من خدمات.
- تركيز الاستثمار في القرى الأكثر فقراً والعشوائيات والمناطق النائية والحدودية والريفية لتقليص الفجوة بينها وبين المناطق الأخرى ولتحسين العدالة الاجتماعية.
- استمرار نظام القوافل الطبية والحملات الصحية القائمة بالفعل وتوفير المستلزمات الطبية لتغطية المناطق المحرومة وسد العجز في الخدمات الصحية.
- إسناد أولوية الاستثمار لتجهيز الوحدات الصحية القائمة بالفعل وتوفير المستلزمات الطبية والأجهزة والأدوية وأعمال الصيانة الدورية.
- تنمية العنصر البشري في المجال الصحي (الأطباء/ الممرضون/ الإداريون) من خلال الحوافز والتدريب والمكافآت.

- توفير مبادئ الحكم الرشيد في قطاع الصحة (مبادئ العدالة والمشاركة والشفافية والمساءلة).
- تبني مبدأ اللامركزية في تخطيط الخدمات الصحية وإعطاء الصلاحيات اللازمة لمديريات الصحة للتخطيط على مستوى المحافظات وربط هذه الخطط بالخطة المركزية على مستوى الوزارة.

وتتمثل أهم المبادرات التي تقدمت بها مجموعات العمل المعنية بالقطاع الصحي فيما يلي:

١. إعداد خريطة معلوماتية للصحة (خريطة المراضة) توضح توزيع المؤسسات الصحية والأطباء والأوضاع المرضية، مع ربطها بخريطة الفقر والبيئة والتعليم والمياه والصرف الصحي.
٢. مبادرة "مؤسسة مصر الخير" لعمل مسح للأطفال في الفئة العمرية (٦-١٢ سنة)، وتغطيتهم صحياً في القرى الأكثر فقراً في ست محافظات (الغربية - سوهاج - قنا - كفر الشيخ - البحر الأحمر - الفيوم)، مع تشجيع الجمعيات الأهلية الأخرى مثل بنك الطعام المصري، لتقديم الدعم الغذائي لهؤلاء الأطفال.
٣. مبادرة "بنك الشفاء المصري" لتقديم العلاج والخدمات الصحية للمناطق الفقيرة والأسر غير القادرة، وفي المساهمة في بناء الوحدات الصحية أو لتجهيزها أو صيانتها.

(ج) قطاع الإسكان:

تستند المبادرات الخاصة بقطاع الإسكان إلى التوجهات التالية:

- مبادرة إسكان الأسر الأولى بالرعاية كبديل لإسكان الإيواء العاجل، وذلك بالتعاون مع وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية لإحداث إعادة تأهيل كامل للأسر الأشد فقراً للاندماج في المجتمع.
- تخصيص جزء من الأراضي المتاحة بالمدن والتجمعات العمرانية الجديدة بالجمعيات التعاونية للإسكان، مع وضع معايير لهذه التعاونيات للتأكد من الجدوية ومن تمثيلها للفئات المستحقة لوحدة الإسكان، مع قيام أجهزة المدن الجديدة باستكمال البنية الأساسية والخدمة العامة لمواقع البناء بالتزامن مع تسليم الأراضي.

- مبادرة إعادة توجيه البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي لبعض الاستثمارات المخصصة لبناء الوحدات السكنية إلى توفير الموارد الأساسية اللازمة لقيام الأفراد والقطاع الأهلي والتعاوني والخاص ببناء مساكنهم.
- مبادرة صيانة المباني السكنية القائمة على أساس تخصيص تمويل عقاري لهذا الغرض يجمع بين منحة متناهية الصغر وقرض عقاري بدون فوائد، ويتم إتاحة هذا التمويل لاتحادات الشاغلين أو للسكان مع إعطاء الأولوية لمساكن الإيجارات القديمة للقيام بأعمال الصيانة، مع تيسير استخراج موافقات الإدارة المحلية وإلغاء قرارات التكريس والإزالة حال عمل الصيانة العقارية.
- مبادرة إعداد قائمة بيانات كاملة عن الإسكان لربط العرض بالطلب وبهدف تخصيص الوحدات والموارد الإسكانية (مع إمكانية إشراك الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في جمع البيانات عن الأسر واحتياجاتها من السكن).

(د) مياه الشرب والصرف الصحي:

تتمثل مبادرات مياه الشرب والصرف الصحي فيما يلي:

- توفير أطلس قومي للمياه للتعرف على مواقع المحطات وخطوط الشبكات وحالتها وعلى موارد المياه ونسب التلوث.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في مبادرة مد وصلات مياه الشرب لمنازل الأسر الفقيرة المتواجدة بالقرب من شبكات المياه والمحرومة من الخدمة، من خلال تسهيل إجراءات التعاقد والمقاييسات لخفض التكلفة ولتحصيل الرسوم الأساسية فقط مع اتباع نظام الأقساط تيسيراً على المنتفعين.
- تحفيز القرى القادرة على المساهمة في تكلفة بناء محطة شبكة صرف صحي بتحمل نصف هذه التكلفة مقابل تحمل الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي النصف الآخر (بقتضي ذلك مشاركة المجتمع المدني في تعبئة الموارد المالية المطلوبة والمتابعة مع جهات التنفيذ).

- مبادرة تدريب منظمات المجتمع المدني على عمليات المتابعة والتقييم لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي على مستوى الوحدات المحلية.
- اعتماد برامج جديدة للاستثمار في المخلفات العضوية الناتجة من الصرف الصحي.
- اعتماد مجموعة من المعايير والمؤشرات الواضحة والمعلنة لعمليات المتابعة الدورية والتقييم من جانب منظمات المجتمع المدني، مع إعلام المواطنين عن المشروعات بدءًا من التكلفة المتوقعة والمدة الزمنية للتنفيذ حتى مراحل الإنهاء منه.

(هـ) النقل والمواصلات:

تتمثل مبادرات النقل والمواصلات فيما يلي:

- حوكمة وسائل النقل الجماعي غير الرسمية، مثل الميكروباص والتوك توك، بشكل يجعلها أكثر أماناً واستمرارية، ويضمن خضوعها للرقابة والمتابعة بما يخدم مصلحة المواطن متلقي الخدمة.
- وضع خطة قومية لتشجيع استخدام وسائل النقل غير الميكنة، كالدراجات في المناطق شديدة الزحام باعتبارها وسيلة نظيفة وآمنة، ويمكن أن تخفف من اختناقات المرور.
- اتخاذ إجراءات لضمان السلامة والأمان على خطوط السكك الحديدية، وإعطاء أولوية للتقاطعات التي تشكل مشكلة ملحة وتهديدًا حقيقيًا لحياة المواطنين.
- وضع خطة واضحة لتدريب عمال المزلقات.
- توفير حوافز للقطاع الخاص والمجتمع المدني لتسيير خطوط نقل جماعي منتظمة من وإلى هذه المناطق التي تفتقر لشبكات النقل أو من عدم كفاية الخدمة.
- إعطاء أولوية في توجيه الوقف الناجم عن رفع الدعم عن البنزين لقطاع النقل والمواصلات قبل أي قطاع آخر.
- توفير مزيد من أتوبيسات النقل العام وتحسين صيانتها ووضع نظام موحد لإدارتها وتقييم الأداء.

